الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.250/1 (Part III)
16 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

فريق الجمعية العامة العامل المفتوح
باب العضوية المخصص لخطة التنمية

مشروع تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية*

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة**

ثانيا - توصيات**

مرفق

خطة للتنمية

أولا - الإطار والأهداف**

ثانيا - إطار السياسة العامة بما في ذلك وسائل التنفيذ***

ثالثا - القضايا المؤسسية والمتابعة ٢

* تصدر هذه الوثيقة في ثلاثة أجزاء. ويصدر تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية في شكله النهائي بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/51/45).

** ترد في الوثيقة A/AC.250/1 (Part I).

*** ترد في الوثيقة A/AC.250/1 (Part II).

180697 180697 97-16326

ثالثا - القضايا المؤسسية والمتابعة

ألف - تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية

٢٢٩ - يدخل المجتمع الدولي مرحلة جديدة حافلة بالتحديات، في تنشيط المؤسسات دعما للتعاون الدولي من أجل التنمية. وأصبحت العولمة والتحرير الاقتصادي والترابط من السمات الرئيسية للاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يتأثر النمو والتقدم الاقتصاديان، في عالم متعاظم الترابط، بعملية العولمة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للعمل الوطني والدولي من أجل التوسع في الفوائد الناجمة عن عملية العولمة لتفادي خطر تهميش البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في الاقتصاد العالمي. وأهم تحد تواجهه البلدان النامية هو تحقيق التنمية الذي يتطلب، ضمن أمور أخرى، نموا اقتصاديا وظروفا خارجية مواتية. ومن المسلم به اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن التعاون الدولي من أجل التنمية ضرورة تفرضها مصلحة مشتركة معترف بها. وبالتالي، فمن الضروري أن يعزز هذا التعاون. وللأمم المتحدة في هذا الجهد دور مركزي رئيسي.

٢٣٠ - فلمنظومة الأمم المتحدة دور حاسم تؤديه في مجال التعاون الدولي من أجل تنشيط التنمية. وفي هذا الصدد، عقدت الأمم المتحدة عددا من المؤتمرات العالمية بشأن القضايا الرئيسية. وانبثق عن هذه المؤتمرات توافق في الآراء بشأن الأخذ بنهج متكامل شامل متعدد الأبعاد إزاء التنمية يعترف، بين أمور أخرى، بأن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة تشكل عناصر مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة. ويعتبر الوفاء بالأهداف والالتزامات المتوصل اليها في المؤتمرات الدولية الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية، أمرا جوهريا إذا ما أريد للتنمية أن تتحقق بكامل أبعادها وبجميع أوجهها. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تنشيط نظام التعاون الدولي من أجل التنمية، الذي يؤدي دورا هاما في تحقيق هذه الأهداف والالتزامات.

٢٣١ - ومن بين الجهات العديدة الفاعلة في مجال التنمية الدولية، تضطلع الأمم المتحدة، نظرا لطابعها العالمي الفريد وحيادها ولتواجدها الفعلي في أجزاء عديدة من العالم، بدور رئيسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ومن خلال هذه الخطة، توضع التوصيات من أجل زيادة قوة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها حتى يتسنى لها، ولمنظومة الأمم المتحدة ككل، أن تسهم بشكل أفضل في التنمية في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، من خلال تعزيز دورها في جميع ميادين التعاون الإنمائي الدولي ذات الصلة. ولهذا، ينبغي معالجة المسائل المؤسسية مع الحفاظ على طابع الأمم المتحدة الذي يتسم بالشفافية والديمقراطية والعالمية الحقيقية، ومع مراعاة عمليات الإصلاح الشاملة التي تجري في الأمم المتحدة.

باء - دور الأمم المتحدة في التنمية

٢٣٢ - وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تهدف المنظمة إلى تهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية الضرورية لإقامة العلاقات السلمية والودية بين الدول، على أساس احترام مبادئ المساواة في السيادة لجميع أعضائها، وتساوي الشعوب في الحقوق وتقرير مصيرها، والى تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات

الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الانساني. ويتسم دور الأمم المتحدة ومهامها في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، كما حددها الميثاق وفصلتها اتفاقات دولية متعددة، بما فيها نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، بسعة النطاق وعمق الأبعاد، وتستلزم الوفاء بها.

٢٣٣ - ومن السمات الرئيسية للأمم المتحدة عضويتها العالمية وولايتها الشاملة. وتحظى الأمم المتحدة بموقع فريد يتيح لها معالجة تحديات تعزيز التنمية في إطار عولمة الاقتصاد العالمي وتعمق الترابط بين الدول. ويجب أن تقوم بدور مركزي أكثر نشاطا وفعالية في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتوفير التوجيه في مجال السياسات فيما يتعلق بقضايا التنمية العالمية. وعلى الأمم المتحدة أن تفي بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، مع مراعاة ما تتسم به أنشطتها من أهمية في هذه المجالات مقابل الأنشطة التي تضطلع بها في الميادين الأخرى.

٢٣٤ - وتمثل الأمم المتحدة منتدى فريدا لبناء التوافق الدولي في الآراء بشأن الأولويات العالمية، حيث لا يوجد بديل عنها. ويعتبر التوصل إلى التوافق في الآراء والالتزامات بشأن القضايا الدولية الاقتصادية والاجتماعية والقضايا المرتبطة بها، بوسائل منها المؤتمرات الدولية المختلفة، من أهم المهام التي تؤديها منظومة الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك، ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من قدرة الأمم المتحدة ومختلف الأجهزة التابعة لها، على القيام بالأعمال ذات الوجهة التحليلية والمتصلة بالسياسات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣٥ - وتتميز الأمم المتحدة أيضا بمكانة فريدة فيما يتعلق بالتوصل إلى توافق الآراء في ميدان التنمية من خلال العمليات والصكوك الحكومية الدولية. وفضلا عن ذلك، تضطلع الأمم المتحدة بدور بارز في زيادة الوعي العام وفي تعزيز المبادئ والالتزامات المتفق عليها على الصعيد الدولي والدعوة لها، وتنفيذها، ضمن هذا الإطار. كما أنها تنفذ برامج ملموسة تهدف إلى الاستجابة إلى الاحتياجات الإنمائية والإنسانية، وإلى تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة من خلال أنشطتها على الصعيد الميداني، وبجمع المعلومات ونشرها.

٢٣٦ - وتضطلع الأمم المتحدة بولاية فريدة في مجال معالجة قضايا السلم والتنمية بطريقة متكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لمنظومة الأمم المتحدة دورا حيويا تؤديه في تعبئة المجتمع الدولي للاستجابة بطريقة شاملة ومنسقة لاحتياجات الانعاش والتعمير، وكذلك للاحتياجات الإنمائية الأطول أجلا فيما يتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية. وفي نفس الوقت، ينبغي ضمان التوازن بين هذه الأنشطة وبين قيام المنظمة بمناقشة قضايا التنمية واتخاذ إجراءات بشأنها.

٢٣٧ - وعلى الأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة، ومنظمة التجارة العالمية، بدور أساسي في تعزيز مزيد من التناسق والتكامل والتنسيق في مجال وضع السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، بما فيها قضايا سياسات الاقتصاد الكلي، وفي ضمان مبادئ الشفافية والاشتراك والتمثيل الفعالين، وكذلك التنفيذ الفعال

للسياسات والأهداف المتفق عليها دوليا. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة اختصاصات كل من هذه المؤسسات.

٢٣٨ - ومن سمات الأمم المتحدة الهامة ما تقوم به من أنشطة تنفيذية في الميدان من أجل التنمية. وينبغي للسمات الأساسية لهذه الأنشطة أن تشمل، في جملة أمور، طابعها العالمي والطوعي وطابع العطاء وكذلك الحياد والتعددية، وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة. وينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يراعي الحاجات والمتطلبات المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وللبلدان المتلقية الأخرى. وفضلا عن ذلك، فإن المنظمة، بحكم ولايتها، في وضع يمكنها من تعزيز نهج متوازن إزاء التنمية. ولهذا، فإن التحدي القائم أمام الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها هو تقديم الدعم الفعال للحكومات، ولا سيما لحكومات البلدان النامية، في الجهود التي تبذلها لمواجهة القضايا الإنمائية المتزايدة التعقد في عالم مترابط.

٢٣٩ - ولن تصبح المنظمة أكثر فعالية وأوثق صلة بالموضوع في تلبيتها لاحتياجات الدول الأعضاء إلا إذا توافر لها التمويل الكافي القابل للتنبؤ به؛ والأداء الرفيع المستوى في ميدان التعاون الدولي من أجل التنمية؛ والشفافية والمساءلة التامة أمام دولها الأعضاء؛ وتنشيط هياكلها المؤسسية؛ وتفادي التداخل والازدواجية؛ واستجابتها للظروف والاتجاهات المتغيرة.

٢٤٠ - وهناك حاجة إلى وجود علاقة واضحة بين عمل الأمم المتحدة في مجال وضع السياسات ودورها التنفيذي.

جيم - تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها في مجال التنمية

٢٤١ - خلال السنوات الخمسين الماضية، نمت منظومة الأمم المتحدة واتسعت في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والقطاعات ذات الصلة. وساهمت المنظومة، من خلال أنشطتها، مساهمة هامة في عملية التنمية. وينبغي للمنظمة أن تستجيب بشكل أكثر فعالية للضرورات المتغيرة في مجال التنمية، ولا سيما ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز تنمية البلدان النامية. وستسهم زيادة تنسيق الأنشطة والمؤسسات على نطاق المنظومة في تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها في مجال التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة بناء التعاون بين حكومات البلدان والوكالات الإقليمية والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى دعما للعمليات التي تضطلع بها تلك البلدان.

٢٤٢ - من الأمور الجوهرية لتحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتركيزها كفالة استرشادها بمجموعة واضحة من أولويات واستراتيجيات تحددها الجمعية العامة، بدعم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة. ومن الجوهري أيضا أن تكون للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي القدرة على الوفاء بدوره في التنسيق الشامل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والقطاعات ذات الصلة، وفي توجيه الأنشطة التنفيذية.

٢٤٣ - ويلزم بذل الجهود لمواصلة عملية تعزيز فعالية وكفاءة الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وأجزاء أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك إطار الأنشطة التنفيذية. وفضلا عن ذلك، سيسهم تحقيق مزيد من التنسيق والتماسك والتكامل فيما بين الأنشطة ذات الصلة وتحسين الروابط بينها، أو أي من الأمرين، في تعزيز الهيكل التنظيمي لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٤٤ - ولكفالة التكامل وتفادي تداخل العمل وازدواجيته بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيه لجانه الفنية، أهمية خاصة في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية متابعة فعالة منسقة.

١ - الجمعية العامة

٢٤٥ - إن الجمعية العامة هي أسمى آلية حكومية دولية لصوغ وتقييم السياسات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وهي المحفل الرئيسي الذي تجري الحكومات فيه الحوار الإنمائي في سياقه السياسي. ويستهدف هذا الحوار التشجيع على التوصل إلى رؤية متكاملة للمسائل المتصلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، فيعمل بذلك على تعميق الفهم السياسي اللازم لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، كما يستهدف التحفيز على العمل والقيام بالمبادرات. وينبغي للجمعية العامة أن تمارس مزيدا من الريادة في مجال السياسة العامة بالنسبة لقضايا التنمية بقدر ما يوفره ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة من ولايات عامة بشأن هذه القضايا.

٢٤٦ - ويتعين تحديد التدابير اللازمة لتعزيز القدرة على التوصل في مناقشة الجمعية العامة إلى حلول فنية لمشاكل السياسة العامة المحددة، ولاتباع نهج متكامل إزاء التنمية. ولتيسير إجراء مناقشة مستندة إلى نهج متكامل للقضايا الإنمائية، ينبغي استكشاف إمكانية اختيار موضوع رئيسي أو مواضيع رئيسية، من أجل التركيز على المناقشة الموضوعية في إطار كل "مجموعة" في جدول الأعمال دون المساس بحق الوفود في إثارة أي قضايا محددة أخرى أثناء المناقشات.

٢٤٧ - ولدى تعزيز وتنشيط الجمعية العامة، ينبغي لهذه الهيئة أن تنظر، في إطار جميع لجانها الرئيسية، في تشجيع استخدام جميع الآليات المبتكرة وفقا لنظامها الداخلي، كأن تشترك في مناقشات الأفرقة مع الوفود وفي المناقشات التفاعلية التي تشترك فيها بنشاط الأمانة العامة وممثلو الوكالات فضلا عن الخبراء الخارجيين.

٢٤٨ - ينبغي استخدام محفل الجمعية العامة على نحو أفضل لتناول القضايا الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وتقع على الجمعية العامة عموما مسؤولية ضمان تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وتيسير التقدم المحرز واستعراضه. وفي هذا السياق، ينبغي للجمعية العامة أن توفر التوجيهات المتعلقة بالسياسة وأن تضطلع، دوريا، باستعراض عام لتنفيذ نتائج المؤتمرات. وينبغي لهذه المؤتمرات أن تكمل نظر الجمعية العامة المتعمق في القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع الدولي.

٢٤٩ - وفي الوقت نفسه، ولكي تؤدي الجمعية العامة دورها الذي ينص عليه الميثاق أداء تاما، يتعين أيضا اتخاذ تدابير، إلى جانب تعزيز الجمعية العامة نفسها، لضمان تنفيذ الأولويات التي تحددها الجمعية تنفيذا تاما، ومتابعتها من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي أن يمارس على نحو تام دور الجمعية العامة المتعلق بتوجيه السياسات في جميع مجالات التنمية، بما فيها قضايا الاقتصاد الكلي، تعزيزا للتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

٢٥٠ - ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بوصفه إحدى الهيئات الرئيسية للجمعية العامة، إسهام يسهم به في تعزيز المناقشات الموجهة نحو السياسات داخل اللجنة الثانية.

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٥١ - وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز الدور الذي يقوم به بوصفه الآلية المركزية للتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والإشراف على الهيئات الفرعية، ولا سيما لجانه الفنية، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. والجهود الجارية لإصلاح المجلس تقتضي اتخاذ إجراءات أفعل واستعراض برنامج عمل المجلس وأساليب عمله، وينبغي أن تسفر عن زيادة قدرة المجلس على توفير التوجيه والرصد والتنسيق عموما لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يتاح لهذه الإصلاحات أن تتأصل وأن تكون أساسا يرتفع فوقه البناء.

٢٥٢ - وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن يقوم بما يلي:

(أ) النظر، في جزء رفيع المستوى وبمشاركة وزارية، في القضايا الرئيسية المتعلقة بالتعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وينبغي أن يستخدم الجزء الرفيع المستوى لتحسين التداؤب بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة. وعلى المجلس أيضا، لدى قيامه بذلك، أن يسهم في تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية؛

(ب) ضمان إجراء متابعة منسقة لتنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية من خلال آلياته الفرعية، وتوفير التوجيه والتنسيق عموما لمنظومة الأمم المتحدة ككل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. كما يقتضي تعزيز مهمة التنسيق وجود تفاعل وثيق بين المجلس ولجنة التنسيق الإدارية، التي

ينبغي لها أن تدرج في تقاريرها إلى المجلس توصيات عملية المنحى من أجل تحسين التنسيق على نطاق المنظومة بشأن القضايا المعروضة على المجلس؛

(ج) الممارسة التامة لدوره بوصفه الهيئة التنسيقية العامة لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية. وينبغي أن يشمل ذلك توفير التوجيه للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ورصد تنفيذ سياسات الجمعية العامة ومبادئها التوجيهية، بما في ذلك الجوانب التنفيذية لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وينبغي للمجلس أن يعمل على تحقيق مزيد من التلاحم والتفاعل الوثيق بين أعمال هيئاته الفرعية وأعمال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛

(د) تشجيع هيئاته الفرعية على تحسين أساليب عملها وفقا للولايات الصادرة عن الجمعية العامة؛

(هـ) على المجلس، في سياق الجزء العام من اجتماعات المجلس - ومهمته في المقام الأول هي إجراء استعراض عملي المنحى لأنشطة هيئاته الفرعية وتقاريرها وتوصياتها - أن يتجنب أي تكرار للمناقشات التي جرت في تلك الهيئات، وأن يركز الاهتمام على القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتي تتطلب تحديد أولوياتها وتنسيق الاستجابة لها من منظومة الأمم المتحدة ككل.

٢٥٣ - ينبغي لمكتب المجلس أن يقوم بدور ناشط عن طريق الاجتماع بصورة منتظمة، بما في ذلك عقد المجلس مشاورات غير رسمية مفتوحة. ويحيط المكتب المجلس علما بما أجراه من مداولات، ولا تكون له سلطة اتخاذ قرارات بشأن أي من المسائل الموضوعية. وينبغي تشجيع المكتب على مواصلة دوره كطرف تيسيري.

(أ) الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٥٤ - ينبغي للمجلس أن يمارس سلطته كاملة على هيئاته الفرعية. ومن المهم بشكل خاص أن يقدم المجلس توجيها أفضل إلى لجانه الفنية وأفرقة خبرائه وهيئاته. وينبغي أن يكون باستطاعة اللجان الفنية أن تزود المجلس، بطريقة منسقة، بأفضل دعم ممكن في أدائه لدوره في توفير التنسيق والتوجيه عموما وفي متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ولذلك، لا بد من ضمان إمكانية قيام هذه اللجان والأفرقة والهيئات بدورها، بفعالية، كعناصر حفازة على العمل.

٢٥٥ - في حالة اللجان الفنية التي تتحمل مسؤولية أولية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج أحد المؤتمرات الرئيسية، ينبغي للمجلس أن يكفل التساوق والتنسيق بين جداول عملها وبرامج عملها، بالسعي إلى تقسيم العمل بينها بصورة أوضح وتزويدها بتوجيهات واضحة بشأن السياسات العامة. وعلى اللجان الفنية، في إطار ولاية كل منها، أن تركز على القضايا الرئيسية المتصلة بالمؤتمر الذي تكون مسؤولة عنه وأن تحصل على المدخلات من الهيئات الأخرى المعنية بشأن القضايا ذات الصلة.

٢٥٦ - يجري المجلس استعراضا للجانه الفنية وأفرقة الخبراء والهيئات التابعة له وفقا للولايات التي تتضمنها الأجزاء ذات الصلة من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. وعقب هذا الاستعراض، الذي ينبغي للمجلس أن ينتهي منه بحلول دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين، يواصل المجلس رصد فعالية وكفاءة هيئاته الفرعية.

(ب) اللجان الإقليمية

٢٥٧ - تؤدي اللجان الإقليمية دورا هاما في التقريب بين الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة والأوضاع والشواغل الإنمائية المحددة للبلدان والمناطق. وذلك يشمل تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال تزويد الجمعية العامة، عن طريق المجلس، بالأعمال التحليلية الموضوعية الموجهة نحو السياسات، ومساعدة البلدان في كل منطقة على تنفيذ ورصد توصيات المؤتمرات والالتزامات الأخرى. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تركز أكثر على المشاكل الإقليمية والتوقعات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بصورة فعالة من حيث التكلفة. ولهذا الغرض، ينبغي الاستفادة من اللجان الإقليمية على نحو أوفى، وفقا للولاية المنوطة بكل منها. وفي هذا السياق، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار نتائج الاستعراض المأذون به من قبل الجمعية العامة. ويكفل المجلس اشتراك اللجان الإقليمية اشتراكا فعالا في ما يجريه من عمليات لفحص متابعة المؤتمرات الرئيسية. كما يشجع المجلس اللجان الإقليمية، بتوجيه من دولها الأعضاء، على مواصلة الاضطلاع بمهمة التقييم الإداري والوظيفي الخاصة بها لكي تعدل أولوياتها وولاياتها ومهامها وهياكلها، آخذة في الاعتبار أنه قد أنشئت مؤسسات إقليمية أخرى عديدة.

٣ - الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة

٢٥٨ - إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها هي وسائل هامة للنهوض بالتعاون الإنمائي. وهناك حاجة إلى زيادة موارد الأنشطة التنفيذية الإنمائية زيادة كبيرة على أساس مضمون مستمر يمكن التنبؤ به بما يتمشى مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، التي ينبغي معالجتها على نحو عاجل وسريع. ويمكن لمصادر التمويل المبتكرة أن تشكل عنصرا إضافيا لتوفير الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وينبغي أن تحظى الاحتياجات الملحة والمحددة للبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نموا، بالأولوية في تخصيص الموارد الممنوحة للبرامج والمشاريع المقدمة من خلال الصناديق والبرامج.

٢٥٩ - وينبغي أن تنفذ الصناديق والبرامج الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتخذة بوجه خاص في سياق استعراض سياسات الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل ثلاث سنوات. وعلى المجلس أن يوفر التوجيه عموما للصناديق والبرامج وفقا للسياسات والأولويات التي وضعتها الجمعية العامة. وينبغي للصناديق والبرامج أن تقوم ببناء القدرات من أجل التنفيذ الوطني في البلدان المتلقية؛ وعليها أن تسعى، حسب الاقتضاء، إلى الحصول على الخبرة الفنية من الوكالات المتخصصة لغرض تطوير الخدمات وتنفيذ أنشطة التعاون بمزيد من الفعالية والكفاءة. وقد أثبتت مذكرات التفاهم، التي تحدد بوضوح مسؤوليات كل منها ومجالات تعاونها، أنها مفيدة، وينبغي تشجيعها بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ذات الصلة.

٢٦٠ - وينبغي استعراض الأدوار التي تقوم بها الصناديق والبرامج استعراضا دوريا لضمان استجابتها لاحتياجات الدول الأعضاء وتحسين نوعية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويجب تحسين كفاءة وفعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة عن طريق أمور من بينها تحقيق زيادة كبيرة في تمويلها على أساس مضمون مستمر يمكن التنبؤ به، بما يتمشى مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وكذلك بالتنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون البلدان هي القوة الدافعة وراء الأنشطة التنفيذية، وأن يتم الاضطلاع بها لصالح البلدان المتلقية، بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها.

٢٦١ - وقد بذلت منظومة الأمم المتحدة جهودا جدية لتحسين أثر مساعدتها الإنمائية على المستوى القطري. وقد بذلت الجهود، ولا تزال تبذل، من أجل تحسين أداء الصناديق والبرامج على المستوى القطري وعلى مستوى المقر. بيد أن هناك حاجة إلى زيادة تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات التي يستخدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بأنشطته التنفيذية، لا سيما بالعمل على تحقيق مزيد من الاتساق في عرض الميزانية على مستوى المقر، وكذلك في تقاسم النظم والخدمات الإدارية في الميدان، قدر الإمكان، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة بالتشاور مع الحكومات الوطنية. كما ينبغي تحقيق المواءمة بين الدورات البرنامجية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٢٦٢ - وتشكل الخطط والأولويات الوطنية الإطار المرجعي الوحيد القابل للاستمرار فيما يتعلق بالبرمجة الوطنية للأنشطة التنفيذية المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تكون ذات دوافع قطرية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد فرادى الولايات وأوجه التكامل الخاصة بالمؤسسات والهيئات المشمولة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي للمذكرة الاستراتيجية القطرية - التي لا تزال تمثل مبادرة طوعية من البلدان المتلقية - أن تصوغها البلدان المتلقية الراغبة بفضل مساعدة من منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون معها، في ظل قيادة المنسق المقيم، في جميع البلدان المتلقية التي تقرر حكوماتها ذلك. ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ينبغي لجهود الإصلاح، أن تستهدف، في جملة أمور، تعزيز الفعالية والكفاءة في عملية إيصال المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بما في ذلك باستخدام نظام المنسق المقيم. وهناك دور مهم للأمين العام في هذا الصدد، دعما للعملية الحكومية الدولية. وينبغي للمنسق المقيم أن يعمل، بالتشاور التام مع الحكومات، على تيسير متابعة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني للمؤتمرات الدولية الرئيسية متابعة مترابطة منسقة.

٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٦٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة المختص بالمعالجة المتكاملة للقضايا الإنمائية والقضايا المترابطة معها في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وبالنظر إلى الميزة النسبية التي يتمتع بها الأونكتاد في معالجة القضايا الإنمائية المتصلة بالتجارة، ينبغي أن يواصل العمل، بأسلوب التكامل مع منظمة التجارة العالمية، على تيسير

إندماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي، وعلى تعزيز التنمية عن طريق التجارة والاستثمار بالتعاون والتنسيق مع مركز التجارة الدولية والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

٢٦٤ - وقد قام الاونكتاد، بوصفه جزءا من منظومة الأمم المتحدة ومساهما في عملية تنشيطها، باعتماد إصلاحات بعيدة الأثر، تجسدت في إعلان ميدراند والوثيقة المعنونة "شراكة من أجل النمو والتنمية" (انظر TD/377) المعتمدة بتوافق الآراء في الدورة التاسعة للمؤتمر، وبذا تكيف مع الطرائق الاقتصادية والمؤسسية الجديدة التي أوجدتها عملية العولمة، وإبرام الاتفاقات التي انتهت إليها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإنشاء منظمة التجارة العالمية؛ وينبغي تنفيذ هذه الإصلاحات وتوطيدها وتعزيزها، وفقا للمقررات المتخذة في الدورة التاسعة للمؤتمر.

٢٦٥ - وجهود الأونكتاد التي تستهدف تيسير اندماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، ولا سيما الموجودة منها في أفريقيا، في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي، هي جهود ضرورية للنجاح في تنفيذ "خطة التنمية". ويرجى أن توفر الدورة العاشرة للمؤتمر، المقرر عقدها في تايلند في عام ٢٠٠٠، فرصة لتقييم التقدم المحرز وتعزيز الشراكة العالمية من أجل النمو والتنمية.

٥ - الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

٢٦٦ - تؤدي الوكالات المتخصصة، وفقا للتعريف الوارد لها في الفصل التاسع، دورا حيويا في تعزيز تنفيذ الجوانب المختلفة لتوافق الآراء العالمي بشأن التعاون الدولي لأغراض التنمية وفي تشجيع وتأمين التعاون الدولي اللازم في هذا الصدد. وينبغي أن يجري دوريا تقييم أنشطة الوكالات المتخصصة وأولوياتها وبرامجها الأساسية لكي تظل ملائمة لمصالح الدول الأعضاء فيها. وتقضي المادة ٥٨ من الميثاق بأن على المنظمة أن تقدم توصيات بشأن تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة وأنشطتها. والأمين العام مدعو إلى تقديم توصيات بهذا الشأن.

٢٦٧ - وينبغي تصميم آليات لتمكين المجلس من القيام، في إطار ولايته، بتوفير التوجيه للوكالات المتخصصة ومن إحالة الأولويات المؤسسية حسبما صاغتها الجمعية العامة. وينبغي أن تشترك الوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في حوار مركز مع المجلس لتحديد الكيفية التي يمكن بها تعديل أنشطتها استجابة لتلك الأولويات. كما ينبغي أن يقدم المجلس توصيات مناسبة لكفالة الترابط والتكامل بين الجهود التي تبذلها جميع الهيئات، آخذا في اعتباره دور الصناديق والبرامج.

٢٦٨ - ويلزم أيضا بذل جهود لزيادة الشفافية في عمليات الوكالات. ومن الضروري تعزيز التعاون والتنسيق بشأن المواضيع محل الاهتمام المشترك فيما بين الوكالات المتخصصة، وبين هذه الوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة حيثما يكون ذلك مناسبا. كما يمكن تحسين فعالية أنشطة المجلس وكفاءتها بزيادة التفاعل مع الوكالات المتخصصة، بما في ذلك تقديم التقارير الدورية الى الجمعية

العامة، عن طريق المجلس، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة. وسيكون من الضروري في هذا الصدد كفالة الرصد الفعال لمتابعة الكيانات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة للاستنتاجات التي يتوصل إليها المجلس.

٢٦٩ - ومن العناصر الجوهرية عنصر التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم الفعال في ميدان التنمية الصناعية. ومن المرجح في هذا الصدد أن تؤدي عملية الإصلاح التي تعكف عليها حاليا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى تحديد دورها على نحو أفضل وتعزيزه، وإلى جعل أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية أكثر ملاءمة وفعالية وتأثيرا وفقا لأولويات الدول الأعضاء فيها.

٦ - الأمانة العامة

٢٧٠ - من الأمور المهمة هيكل الأمانة العامة وكيفية أدائها لوظائفها وخدمات الدعم التي تقدمها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ومن ثم يجب تعزيزها وتحسينها لزيادة فعالية الأمم المتحدة في ميدان التنمية. ولا يمكن بحث هذه الأمور بمعزل عن الهيكل الإداري العام، والمسارات المنشودة للسلطة، وعمليات صنع القرار في المنظمة. وينبغي، على وجه الخصوص، العمل على تلافي تشتت الجهود والموارد بما يؤدي بلا داع إلى تداخل المسؤوليات وتفتت عمليات صنع القرار في الأمانة العامة. ويضاف إلى ذلك أن علاقات الأمين العام بالوكالات المتخصصة أمر بالغ الأهمية ويلزم مواصلة العمل على تحسينه.

٢٧١ - وينبغي أن تستطلع، وفقا للأولويات التي تحددها الجمعية العامة، طرق ووسائل إعادة تخصيص الوفورات الناتجة عن الإصلاح وتحسين الفعالية عموما من حيث التكلفة، بغية تعزيز الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويرجى من الأمين العام أن يقدم مقترحات من أجل ذلك.

٢٧٢ - ومن المسلم به أن الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول في المنظمة، مسؤول عن أداء الأمانة العامة لوظائفها وفقا للميثاق. وإعادة تشكيل الأمانة العامة تمثل جزءا حيويا من عملية تنشيط دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ولكي تزداد فعالية الأمم المتحدة في العمل على دعم التنمية بمزيد من الترابط والتنسيق والتكامل، ينبغي للإصلاحات المقبلة أن تستهدف ما يلي:

(أ) كفالة التنفيذ الشامل الفعال لأهداف "خطة التنمية" وللأهداف ذات الصلة المنصوص عليها في الميثاق وفي الولايات المسندة من أجهزة تقرير السياسات؛

(ب) ترشيد هيكل الأمانة العامة على نحو يؤدي إلى تحسين فعاليتها وكفاءتها في العمل، وتفادي الإزدواج، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، ويكفل المساءلة فيما تضطلع به من عمليات؛

(ج) كفالة الشفافية وفعالية التنفيذ في إجراءات تعيين الموظفين ومبادئه وممارساته؛ وكفالة الحفاظ على الطابع الدولي البحت للموظفين؛ وضمان أرفع مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة، فضلا عن زيادة الفعالية في تطبيق المبادئ التي تنظم تعيين الموظفين، بما في ذلك توخي أن يكون التوظيف على أوسع أساس جغرافي ممكن، مع احترام مواد الميثاق ذات الصلة؛

(د) كفالة مراعاة أي عملية لإعادة تنظيم الإدارات الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وأي مقترحات أخرى لإصلاح الأمانة العامة، للحفاظ على استقلال الأمم المتحدة وتنوعها الفكري ووضوح صورتها في مجال تحليل السياسات ولتعزيز ذلك كله؛

(هـ) كفالة مراعاة المبادرات المتعلقة بإصلاح الأمانة العامة للتدابير المعتمدة بالفعل، وكفالة السماح لهذه المبادرات بأن تتوطد. وينبغي أن تنفذ عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة بأسلوب يلبي على الوجه الفعال احتياجات الـدول الأعضاء ويراعي على نحو تام الشواغل الإنمائية لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية؛

(و) إيلاء الاعتبار لتطبيق اللامركزية، حسب الاقتضاء، نزولا من المقر إلى المستويين الإقليمي والميداني، بما في ذلك اللجان الإقليمية، عملا على زيادة قدرة الأمم المتحدة على تقوية التركيز على المشاكل والاحتمالات الإقليمية بأسلوب فعال من حيث التكلفة، مع مراعاة العملية الجارية لإعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٧ - تقديم التقارير

٢٧٣ - ينبغي أن تكون التقارير المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية موجزة وأن يكون تركيزها على الجانب العملي. وينبغي للهيئات الحكومية الدولية أن تعمل على ترشيد وتبسيط إجراءات تقديم التقارير، حيثما يلزم ذلك. وينبغي أن توفر جميع الوثائق طبقا للجداول الزمنية المحددة وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٨ - التنسيق فيما بين الوكالات

٢٧٤ - إن تحسين التنسيق فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة أمر أساسي لدعم أهداف خطة التنمية. وذلك يشمل التنسيق والتعاون في المواضيع التي تحظى باهتمام مشترك وتحديد مواطن قوة وضعف كل من الوكالات من أجل ضمان أداء منظومة الأمم المتحدة دورها بمزيد من الفعالية والكفاءة، مع أخذ ولايات هذه الوكالات في الحسبان. وفي هذا السياق، ينبغي أن تضطلع لجنة التنسيق الإدارية بمهام معززة لأغراض التنسيق المشترك بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تطلع لجنة التنسيق الإدارية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المسائل المتصلة بالتنسيق على مستوى المنظومة وأن تقدم توصيات بشأنها. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز دور لجنة التنسيق الإدارية ولجنتيها الدائمتين

لضمان عمل منظومة الأمم المتحدة بأسلوب متساوق منسق ومتكامل. وينبغي ضمان تبادل المعلومات بصورة منهجية وتوزيع المهام على نحو مناسب داخل آلية لجنة التنسيق الإدارية ومع أي آلية محددة مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فرق العمل المواضيعية المخصصة المشتركة بين الوكالات المنشأة في سياق متابعة مؤتمرات معينة. وينبغي إتاحة معلومات كاملة للدول الأعضاء عن أعمال لجنة التنسيق الإدارية والسعي الى توزيع تقرير هذه اللجنة على نطاق أوسع.

٩ - اشتراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات رئيسية أخرى

٢٧٥ - ينبغي تشجيع المساهمة البناءة للمنظمات غير الحكومية والجماعات الرئيسية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، في تنفيذ خطة التنمية. وينبغي استخدام الآليات القائمة لإدماج المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة استخداما كاملا وتحسينها عند الاقتضاء، مع مراعاة قواعد وإجراءات الأمم المتحدة ذات الصلة والنتائج التي توصل إليها فريق الجمعية العامة العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

دال - التفاعل بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، ومنها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

٢٧٦ - إن التفاعل والتعاون المتزايدين بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ضروريان للاستجابة لتحديات التنمية. كذلك، ينبغي تعزيز علاقات عمل تعاونية بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وتوجد بالفعل أمثلة على تعاون كهذا. وهناك حاجة الى وضع نهوج إضافية لهذا النوع من التفاعل والتعاون تكون فعالة ومبتكرة.

٢٧٧ - ويتطلب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز نهجا متكاملا يشمل حوارا أوثق على المستوى الحكومي الدولي بشأن السياسات في مجالات ذات صلة بقضايا السياسة الإنمائية الدولية، مع مراعاة كفاءات كل منها. ودعما لهذا الحوار، ينبغي توثيق العلاقات بين الأمم المتحدة، عن طريق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، لا سيما اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي واللجنة الإنمائية التابعة للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي للجمعية أن تلعب دورا أكثر نشاطا في المسائل الاقتصادية العالمية بما في ذلك المداولات المتعلقة بقضايا الاقتصاد الكلي.

٢٧٨ - وينبغي للمؤسسات المالية والتجارية الدولية أن تشارك بصورة أوثق في إعداد وأعمال الجزء الرفيع المستوى من المجلس في الوقت المناسب. وينبغي أن يُسهم رؤساء هذه المؤسسات بنشاط في مناقشة الموضوع الذي يُختار لذلك الجزء. كما ينبغي تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس بالفعل لضمان تعزيز اشتراك هذه المؤسسات بوسائل منها تقديم تقارير ذات صلة.

٢٧٩ - ويمكن للاجتماعات الخاصة الرفيعة المستوى التي يعقدها المجلس أن تتيح فرصة إضافية للنظر في قضايا عالمية ذات أولوية عالية ولتحديد المجالات التي يمكن أن تتضافر فيها جهود هذه المؤسسات في تعزيز التنمية.

٢٨٠ - وينبغي استكشاف طرائق ملموسة لتعزيز تبادل المعلومات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز حول قضايا التنمية. كما يمكن استكشاف طرائق مماثلة مع منظمة التجارة العالمية. وينبغي تشجيع عقد اجتماعات مشتركة بين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الأخرى ذات الصلة بشأن موضوعات مختارة، بما فيها الموضوعات التي حددتها الجمعية.

٢٨١ - وعلى مستوى الميدان، ينبغي أن يتعاون جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تعاونا أوثق مع مؤسسات بريتون وودز، وفقا للولايات الخاصة لكل منهما، في مجالات بناء القدرات والعمليات الميدانية، وفقا لأولويات تحددها البلدان المستفيدة. وينبغي لها، في ظل توجيه عام من الحكومات الوطنية، أن توسع تعاونها، في الوقت الملائم، في مجال التمويل المشترك للبرامج والمشاريع الميدانية وأن تستكشف طرقا مبتكرة لجمع مواردهما والتوسع فيها. وبالتشاور والاتفاق مع الحكومات، ينبغي بذل الجهود لتعزيز التكاملية بين مذكرات الاستراتيجية القطرية، أينما وُجدت، وورقات إطار سياسات مؤسسات بريتون وودز واستراتيجيات المساعدة القطرية التي يقدمها البنك الدولي. وعند توجيه المساعدة المالية والتقنية عن طريق مؤسسات مالية إنمائية متعددة الأطراف، تُشجَّع البلدان المانحة على مراعاة أدوار ومهام كل من برامج الأمم المتحدة وصناديقها ومؤسسات بريتون وودز، ضمانا لتكاملية المساعدة الإنمائية.

٢٨٢ - وفي حالات ما بعد الطوارئ، يجب أن تدعم الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز عملية الانتقال من مرحلة الطوارئ الى مرحلة الإنعاش والتعمير والتنمية الطويلة الأجل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

هاء - المتابعة والتنفيذ

٢٨٣ - ستضطلع الجمعية العامة بمهمة المتابعة الحكومية الدولية لخطة التنمية بوصفها أسمى آلية حكومية دولية والجهاز الرئيسي لتقرير السياسات والتقييم في منظومة الأمم المتحدة. وقد دعت الجمعية الى تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة والذي ينبغي أن يكون بمثابة آلية هامة تجرى من خلالها في الإطار الحكومي الدولي متابعة وتقييم هذه الخطة وتنفيذها. وينبغي أيضا انتهاز فرصة هذا الحوار لمناقشة المسائل الجديدة والناشئة فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية.

٢٨٤ - ويساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية، في حدود ولايته، في الإشراف على تنفيذ الخطة على نطاق المنظومة وبتقديم توصيات في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه للحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، دور هام في متابعة الخطة يؤديه كل منها على صعيده الخاص.

٢٨٥ - وتتصل اتصالا وثيقا بمتابعة وتنفيذ هذه الخطة حاجة ملحة الى توخي التكامل والترابط والاتساق لدى القيام على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بتنفيذ ومتابعة التوصيات والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات والاتفاقات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة والمتعلقة بالتنمية. وينبغي استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج هذه المؤتمرات وذلك لتحديد التقدم المحرز الى جانب العقبات التي تحول دون التنفيذ الكامل الفعال لهذه النتائج. ولئن كانت المسؤولية الأولى عن تنفيذ الإعلانات وبرامج العمل التي اعتمدتها المؤتمرات الدولية تقع على عاتق الحكومات، فإن للمجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية المتعددة الأطراف، دورا هاما في المساهمة في تنفيذ نتائج هذه المؤتمرات على جميع المستويات. والمساعدة في هذا التنفيذ وتيسيره واستعراض التقدم المحرز فيه، وفي مواصلة ترويج أهدافها ومقاصدها.

٢٨٦ - وهناك حاجة الى التزام سياسي قوي من جانب المجتمع الدولي لتنفيذ تعاون دولي معزز من أجل التنمية كما يتضح في هذه الخطة. فتعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من جميع المصادر من أجل التنمية هي عنصر أساسي في التنفيذ الشامل الفعال لهذه الخطة. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهود معززة لتعبئة وتوفير موارد مالية جديدة إضافية من أجل التنمية في البلدان النامية. وبالرغم من زيادة تدفق الرساميل الخاصة، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا أساسيا للتمويل الخارجي. وتؤكد الدول المتقدمة النمو من جديد ما تعهدت به من التزام بأن تحقق في أسرع وقت ممكن أهداف الأمم المتحدة المتفق عليها، وهي ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، و ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نموا. وستسعى الدول المانحة التي حققت هدف الـ ٠,١٥ في المائة الى التعهد ببلوغ هدف ٠,٢٠ في المائة. كما يلزم بذل جهود إضافية لتحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية والى تركيز هذه المساعدة على البلدان الأكثر فقرا.

٢٨٧ - وينبغي إيلاء الاعتبار اللازم لطرائق إجراء حوار حكومي دولي عن تمويل التنمية، مع أخذ توصية الأمين العام بعين الاعتبار.

- - - - -